S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/889
28 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل الرسالة التالية الموجهة من سعادة السيد فينانسيو دي مورا، وزير العلاقات الخارجية بأنغولا، مع رجاء تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

(توقيع) أفونسو فان - دونم "مبيندا"
السفير
الممثل الدائم

280794 280794 94-30648

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ وموجهة الى رئيس
مجلس الأمن من وزير العلاقات الخارجية بأنغولا

مع توقع عقد اجتماع لمجلس الأمن لمناقشة مسألة أنغولا، وهو اجتماع قد تقرر عقده قبل ذلك في نهاية هذا الشهر، رأيت من المناسب أن أكتب إليكم باسم شعب أنغولا وحكومتها. وأود تناول جوانب تبدو لي أساسية في الفهم السليم للحالة السائدة في أنغولا، من جانب أعضاء المجلس الذي تتولون رئاسته. وهذا الإجراء متخذ لأني تحققت من أن المعلومات التي تستند اليها مناقشة مسألة أنغولا (S/1994/865) تفتقر الى التفاصيل، وانها مكتوبة من منظور يتجاهل، على ما يبدو، وجود حكومة شرعية في أنغولا، جرى انتخابها على أساس ديمقراطي، ولا يستطيع أحد أن يطالبها بالتخلي عن المسؤوليات المسلم بها في إطار سلطات أي حكومة، مهما كانت الظروف.

إن هذا التحقق، وهو ليس بجديد قد أخذ عدة منعطفات تدعو للقلق في الآونة الأخيرة. وترى حكومة أنغولا أن من الأمور البالغة الخطورة، مثلا، أن تماثلا يتعذر فهمه قد أقيم بين الحكومة والقوات المتمردة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، على مستوى الأمم المتحدة، وفي تقارير الأمين العام عن الحالة في أنغولا، ناهيك عن المقارنة بين الطرف المتضرر والمعتدي.

ونحن ندرك أن دور الوسيط الذي تضطلع به الأمم المتحدة في لوساكا في عملية السعي الى تحقيق السلم يتطلب شيئا من التوازن في الجهود المبذولة؛ ولكن يصعب علينا قبول أنه يمكن الخلط بين الحياد والتحيز بعدم الاعتراف، بشكل واضح وصريح، بأن النزاع الحالي في أنغولا له سبب معروف جيدا وأن طرفا محددا مسؤولا عنه - هو يونيتا. ويجب دائما معاملة هذا الطرف وفقا للموقف الذي أدى الى إدانته الجماعية من قبل المجتمع الدولي - مع تعزيز هذه الإدانة بالجزاءات المفروضة، في قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣).

ونود الإشارة الى أن عمليات التحريف المماثلة لما أشير اليه أعلاه تؤدي فقط الى إرضاء التطلعات غير المشروعة ليونيتا والى إطالة أمد الحرب. وذلك لأن هذه المنظمة ما زالت لا تشعر بأي ضغط حقيقي للتخلي عن أهدافها الحربية وتصرفاتها المتعجرفة في محادثات لوساكا.

وأود أن أشير الى أنه قبل الوصول الى هذه النقطة في محادثات مثمرة، بدرجات متفاوتة، قمنا برحلة طويلة وشاقة أخذتنا من ناميبي (أنغولا) الى أديس أبابا ثم الى أبيدجان. وقد سعت الحكومة الى وضع حد فوري للحرب، ولكنها لم تلق موقفا مماثلا من جانب يونيتا الذي استفاد من هذه الأحداث لخداع الرأي العام الدولي وكسب الوقت لتوسيع وتدعيم انتصاراته العسكرية على أرض الواقع. وواصل السعي الى الاستيلاء على السلطة بالقوة أو تقسيم البلد. وهو ما ورد ذكره لحسن الحظ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/865).

ويجدر أيضا بالتأكيد أن اشتراك يونيتا في مفاوضات لوساكا لم يحدث بملء إرادته، بل حدث بسبب قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) وأشكال أخرى من الضغوط التي لم تترك له بديلا آخر في ذلك الوقت.

وإني مقتنع، في هذا الصدد، بأنكم ستدركون أهمية وضع الضغوط على يونيتا حتى تسفر عملية التفاوض عن نهاية إيجابية.

ولهذا السبب، فإن حكومة أنغولا، التي لها حق ممارسة جميع السلطات السيادية الأساسية، بصورة واضحة، لن تسمح باستمرار تمرد يونيتا بغير حدود، ضد النظام المستقر، مما يعرض أمن البلد للخطر، أو ضد حياة المواطنين وممتلكاتهم. وقد أعادت القرارات المتتالية لمجلس الأمن تأكيد هذا الحق من حقوق الحكومة الأنغولية.

وتحاول الحكومة، بممارسة هذا الحق المشروع، الذي لا يمكن أن يكون موضع شك، بل لا ينبغي أن يكون كذلك، أن تحمل يونيتا على الاقتناع بعدم جدوى استراتيجيته العسكرية وبضرورة أن يتخذ، في لوساكا، موقفا بناء يحمي الوحدة الوطنية للبلد وسلامته الإقليمية والنظام الديمقراطي المستقر.

ونحن نعلم أن ذلك ليس هو المبدأ الذي يؤيده يونيتا، بل ان ما يعنيه هو الإبقاء، إلى أجل غير مسمى، على السيطرة على المناطق التي احتلها بالقوة من البلد بعد الانتخابات المتعددة الأحزاب التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ولهذا السبب فهو يتظاهر كذبا بتأييده لوقف لإطلاق النار في أنحاء البلد كافة بعيدا عن اتفاق جامع يتم في لوساكا. وهو يضع هذه المسألة في مرتبة أعلى من جميع المشاكل التي احتج بها لتبرير الحرب؛ محاولا نشر ستار من الغموض لا على عملية التفاوض فحسب بل على الحالة العامة في البلد أساسا، حيث سيصعب على الحكومة كثيرا، إذ تواجه وقف إطلاق نار مفروضا بالأمر الواقع، تجنب تقسيم البلد بحكم الواقع.

وستكون الحالة مفزعة لو حدث مثل هذا التقسيم لأنغولا. فمن وجهة النظر المحلية، سيترتب على هذا التقسيم نتائج مفجعة أكثر من النتائج المترتبة على غيره. ويضاف إلى ذلك أن نتائجه على الجنوب الافريقي ستكون من الخطورة بحيث يجب على الحكومة الأنغولية والأمم المتحدة أن تحاولا معا تنسيق عدد من الإجراءات حتى لا تسهما عن غير وعي منهما في تنفيذ خطة اللعب التي يلعب بها يونيتا. وذلك يشمل حتى الإجراءات التي تعود بواعثها إلى القلق إزاء الحالة الإنسانية بين السكان الذين يعانون في أنغولا.

وأود أن أشير إلى أن أكثر من ثلثي سكان أنغولا يعيشون في مناطق تسيطر عليها الحكومة. وقد فر جزء كبير من هؤلاء السكان من مناطق يحتلها يونيتا بحثا عن الأمن والمساعدة بجميع أشكالها.

والاضطرابات التي حدثت في نقل المساعدة الإنسانية لا تعود إلى شيء سوى أن يونيتا، الذي ينوي استخدام الجوع كسلاح سياسي، قد شن هجمات ضد قوافل الطائرات والمركبات والوسائل الأخرى

التي تستخدمها المنظمات الإنسانية التي تتخذ من أنغولا مقرا لها في توزيع المساعدة على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

ومما يؤسف له أن مسؤولية هذه الحوادث الخطيرة التي تسبب فيها يونيتا لا تعزى في تقرير الأمين العام بأسلوب واضح الى المحرضين المعروفين.

وتدافع الحكومة الأنغولية عن المبدأ الذي ينبغي أن يجري وفقه توجيه المساعدة الإنسانية إلى جميع الأنغوليين بصرف النظر عن المكان الذي يجدون أنفسهم فيه. ومع ذلك فإن الحكومة لا يمكنها أن ترضخ للقيود التي يفرضها يونيتا عندما تصرح هذه المنظمة بأن الأولويات تنحصر في هوامبو ومناطق أخرى تحتلها.

ولن يكون من الممكن تحسين الحالة الإنسانية في أنغولا إلا مع نهاية الحرب، ولا تستمر هذه الحالة إلا لأن المفاوضات الجارية في لوساكا لم تتوصل بعد إلى نتيجة إيجابية ـ بسبب عناد يونيتا. ولم تعامل بالمثل المرونة التي أظهرتها الحكومة بقبول اقتراحات الوساطة بشأن توسيع مشاركة يونيتا - على جميع الصعد في أجهزة إدارة الدولة.

والحكومة الأنغولية مقتنعة بأن فرض جميع أنواع الضغوط على يونيتا سييسر السعي إلى التوصل الى حل تفاوضي للنزاع الأنغولي في لوساكا.

واهتمام الحكومة الأنغولية العميق بإعادة إقرار السلم في أسرع وقت ممكن قد أجبرها على قبول المبادرات الدبلوماسية للوسيط والمراقبين التي أدت إلى اشتراك الرئيس مانديلا، رئيس جنوب افريقيا، والرئيس شيلوبا، رئيس زامبيا، والرئيس موبوتو، رئيس زائير، في دعم جهود الوساطة داخل الإطار التفاوضي الذي جرى تحديده.

ومشاركة رؤساء الدول هؤلاء ستكون ذات فائدة إذا ما كان بمقدورهم استخدام نفوذهم لحمل جوناس سافيمبي على التعاون مع الوسطاء للإسراع بمناقشة بضع المسائل التي ما زالت مطروحة على جدول أعمال التفاوض في لوساكا والتوصل إلى نتائج بشأنها.

وأخيرا، فإن الحكومة الأنغولية ترى أن من الغريب ألا يوصي تقرير الأمين العام بتطبيق المجموعة الثانية من الجزاءات ضد يونيتا. وقد طالب قرار مجلس الأمن ٩٣٢ (١٩٩٤) بتطبيق هذا الإجراء إذا لم ترد منظمة يونيتا بالإيجاب بحلول ٣١ تموز/يوليه على مقترح هيئة الوساطة.

وأطلب العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فينانسيو دي مورا
وزير العلاقات الخارجية

- - - - -